

**سيناء** - منطقة عازلة بين رفح المصرية والفلسطينية صارت قيد التنفيذ مع ممر هائي بعمق 20 متراً لإنهاء «كابوس الأناضاق». مطلب ملح لحاجات «الأمن القومي المصري»، لكنه كان وبالاً على أهل المنطقة الذين منحوا ساعات معدودة للإخلاء حتى 300 متر كمرحلة أولى، وهدية مجانية تجنيها إسرائيل لمن تدفق السلاح. والعنوان محاربة «الإرهاب» الصادر من غزة، فيما تعج الصحراء بمئات المسلحين!

## إخلاء حدود رفح: نفذوا ثم ناقشوا

القاهرة - أحمد جمالك الدين،  
سيناء - محمد سالم

لم تعد المنطقة العازلة على الحدود المصرية، الفلسطينية مجرد مقترح أو تودع، فهي دخلت طور التطبيق الفعلي بعد إخطار من يقطن منطقة الشريط الحدودي من السيناويين، بعمق 300 متر، بضرورة إخلاء مساكنهم على طول الشريط الحدودي مع غزة. ولم تمهل السلطات العسكرية السكان هناك



المرحلة الأولى إجبار الأهالي على النزوح من 300 متر خلال ساعات... ومخطط لخندق هائي



سوى مهلة تنتهي في تمام التاسعة من صباح اليوم، بعدما أبلغتهم قرارها مساء أمس، وإلا ستسوي الجرافات العسكرية منازلهم بالأرض على ما فيها من أثاث. القرار الذي نقله قائد المنطقة العسكرية لشمال سيناء، اللواء محمود عبد اللطيف، نزل كالصاعقة على رؤوس السكان، وانتشرت حالة من الفوضى بين الأهالي في رفح المصرية، إذ لا

توجد فرصة للتردد أو الاعتراض، لأن «القرار عسكري ولا رجعة فيه»، ورد الفعل على الاحتجاج سيكون «رادعاً وشديداً». وتأتي مسافة الـ300 متر في خطوة أولى واختبارية للخطة، كما يفيد رئيس مجلس مدينة رفح، اللواء محمد السعدني، الذي أكد لـ«الأخبار» أن المرحلة الأولى في الترحيل ستبدأ من هذه المسافة «وعلى السكان الإخلاء فوراً». وذكر السعدني أنه سيصرف مبلغ 300 جنيه شهرياً (نحو 44 دولاراً أميركياً)، لمدة 3 شهور، لكل أسرة كبديل إيجار في أي مكان بعيد عن أماكن الهدم، ثم سيصرف مبلغ التعويض لاحقاً للبيوت التي جرى تسجيلها وحصرتها.

وعن التعويض اللاحق، أوضح اللواء عبد اللطيف، لـ«الأخبار» أنه سيكون بقيمة بقيمة 1200 جنيه (نحو 179 دولاراً) عن المتر المربع الواحد «بالنسبة للمنازل المقامة بالفعل ولها أوراق ثبوتية»، مشيراً إلى أنه ستجري إزالة المنازل الخالية فوراً في المسافة المذكورة، فيما المرحلة الثانية «ستكمل فيها إزالة مدى 200 متر»، أي في المجمع 500 متر. ورداً على قصر مدة الإخلاء، قال القائد العسكري إن حالة الحظر رفعت منذ أمس حتى صباح اليوم لإتاحة

على الحدود والتصدي لأي محاولات لتدشين أنفاق جديدة»، مشيراً إلى مشروع مستقبلي يقضي بمنطقة عازلة تمتد لعدة كيلو مترات. وبين سويلم أن هذا «القرار الحاسم» جاء بعد محاولات لحل مشكلة الأنفاق التي انتشرت خلال السنوات العشر الأخيرة، «ولم تفلح القوات المسلحة في تدميرها كلها» مع أنه أنهى حتى الآن 1845 فتحة نفق، كما أعلن بيان الجيش أمس. كذلك، يبرر الخبير الأمني، اللواء فؤاد

الفرصة للأهالي من أجل تدبير أنفسهم. ونقول مصادر عسكرية لـ«الأخبار» إن هناك قراراً بإنشاء منطقة عازلة سوف تحفر فيها قناة مائية على الحدود مع القطاع للقضاء على ظاهرة الأنفاق الحدودية «التي تشكل خطراً على الأمن القومي المصري»، وسيجري ذلك فور إخلاء مساحة 500 متر. ويشرح اللواء في الجيش المصري، حسام سويلم، لـ«الأخبار» أن «التجربة في السنوات الماضية أثبتت ضرورة السيطرة الكاملة

علام، إنشاء المنطقة العازلة وتعزيزها بوسائل دفاع تمنع التسلسل عبرها، بأنها ستكون أكثر فائدة من إخلاء المنازل فقط، منبهاً إلى ضرورة الإسراع في تطبيق الخطة «من أجل القضاء على الإرهاب». وقال لـ«الأخبار»: «القوات المسلحة تواجه تعقيدات جغرافية في طبيعة المنطقة من جبال ودروب صحراوية تسمح للإرهابيين بالاختباء والتسلل، وهي جماعات باتت تمتلك وسائل تكنولوجية حديثة، الأمر الذي

## المنحة القطرية تجد طريقها إلى جيوب موظفي «غزة»

جزئياً في غزة بقيمة 10 ملايين دولار. لكن هذه الأخبار لم تمنع عدداً من أصحاب المنازل التي دمرت في الحرب الأخيرة من تنظيم تظاهرة للمطالبة بالإسراع في إعادة إعمار منازلهم أمس. واستنكر القائمون على الفعالية «إذلال عشرات الآلاف من أصحاب البيوت المدمرة بسبب تأخر الإعمار».

يشار إلى أن وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة أعلنت بدء توزيع الإسمنت على المتضررين جزئياً وفق الآلية المعتمدة من الأمم المتحدة. وأصدرت الوزارة قائمة بأسماء نحو 800 مواطن لتسلم «كابونة الإسمنت» ثم الحصول على الكمية المدونة فيها. وبينما تسعى الأطراف المعنية إلى حل مشكلة الإعمار، أفاد رئيس بلدية بيت حانون (شمال)، محمد الكفارنة، بأن 20 ألفاً من النازحين لا يزالون في مدارس وكالة الغوث «الأونروا». ومع إغلاق الصفحة الأولى في معاناة موظفي غزة، حذرت مصادر في وزارة المالية في حكومة التوافق، من أنه قد يطرأ تأخير على موعد صرف رواتب الموظفين، التابعين للسلطة، للشهر الحالي، نظراً إلى الإضراب الذي تخوضه نقابة الموظفين ونقابة العاملين في وزارة المالية خاصة. (الأخبار، الأناضول)

معلقة، مع أنه جرى الحديث عن صرف مقطوع مالي قريب لهم تكفلت به حركة «حماس». وتزامن ذلك مع إفادة مصادر أمنية في القطاع بأن أموال الرواتب دخلت، ظهر أمس، بتأمين من قوة تابعة لوزارة الداخلية السابقة تابعت دخول سيارة الأموال عبر معبر بيت حانون «إيريز». في المقابل، رأت نقابة موظفي غزة، المقربة من «حماس»، أن صرف الدفعات المالية لموظفي غزة «خطوة إيجابية»، وفي الاتجاه الصحيح، لكنها أكدت أنها «غير كافية». وعن استكمال الاحتجاجات التي أعلنتها النقابة في وقت سابق، قال البيان إن النقابة ستناقش تأثير صرف الدفعة المالية ودراسة الخطوات المناسبة.

في غضون ذلك، أصدر رئيس السلطة، محمود عباس، تعليماته لمحافظي مدن غزة بالعمل على تسهيل عملية إعادة الإعمار. جرى ذلك بعدما أقسم ثلاثة محافظون، يمثلون مناطق القطاع، اليمين القانونية أمام عباس في مقر الرئاسة في رام الله أمس، وبالترتيب مع تولى المحافظين مهامهم رسمياً، وقع رامي الحمدالله، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، والبنك الإسلامي للتنمية، أمس، اتفاقية لترميم ما بين 600 إلى 1000 مسكن تضررت

حدود 600 دولار صرفتها «حماس» للموظفين على دفعتين خلال ستة أشهر، فيما تظهر أوساط مسؤولة في غزة التخوف من أن تكون الدفعة الجارية «ذراً للرماد في العيون، فهي تظهر حكومة التوافق كأنها حلت مشكلة الموظفين، لكن المطلب الرئيسي هو اعتمادنا ضمن كشوف السلطة». كذلك يذكر موظفون كثيرون أن المبلغ المذكور، على حسنة، لن يحل مشكلات أشهر من انقطاع الرواتب في ظل تراكم الديون والإيجارات، فضلاً عن مصاريف الحرب الأخيرة.

أما قضية رواتب العسكريين، فستبقى

صحافي في رام الله أمس، وجود مخاوف من أن يكون سبب «استمرار تأخير بدء إعمار غزة وتحويل التعهدات المالية من الدول المانحة» أن حكومته لم تتحول إدارة المعابر «باعتبار ذلك مطلباً دولياً، علماً بأنه لم نتسلم أي شيء مما وعدنا به في القاهرة». وقال الحمدالله إن الدوحة أوفت بمبلغ 30 مليون دولار «بعد اتصالات حثيثة مع عدد من الدول العربية والأجنبية والتسسيق مع الأمم المتحدة».

وبذلك سينال 24 ألفاً موظفاً، من أصل 45 ألفاً، أول مستحق مالي يتعدى

أوفت حكومة التوافق الفلسطينية بوعدها بصرف مبلغ مالي لموظفي حكومة غزة (حماس) السابقة الذين لم يتلقوا رواتبهم منذ أشهر. وعد أوفته الحكومة بمال قطري، ويجري صرف الأموال بدءاً من اليوم عبر مكاتب البريد، التابعة لوزارة الاتصالات، فيما توكلت الشؤون الاجتماعية بتنظيم أسماء الموظفين «المدنيين»، على أن يتسلم 24 ألفاً منهم 1200 دولار من مستحقات خمسة أشهر سابقة.

هذا «الوفاء» ترافق مع ملاحظات أولها أن الصرف جرى عبر آلية انتقدتها «حماس»، لأنها أظهرت الموظفين «حالات اجتماعية» تكفلت بهم الوزارة ذات العلاقة من دون إدراج أسمائهم على البنوك، كما جاء بعد وعود على مدار ثلاثة شهر بحل المشكلة التي كادت أن تؤدي بالمصالحة الداخلية، وأيضاً عقب أيام على إغلاق المنفذ البري الوحيد لسكان القطاع، معبر رفح، جراء العملية الأخيرة ضد الجيش المصري في سيناء، وهو ما يمكن تفسيره على أنه «تفريغ» للانفجار الذي حذرت منه «حماس».

مع ذلك، رهن رئيس الوفاق، رامي الحمدالله، إكمال مهماتهم في غزة بسيطرة حكومته أمنياً على غزة وإدارة معابرها. وأكد، خلال مؤتمر

رهن الحمدالله إكمال مهمة الحكومة بسيطرته أمنياً على غزة (الأناضول)

